سياسة الحماية من الأخطار الطبيعية بالأوساط الحضرية

مدينة باتنة نموذجـــا

مدور وليد [1] ، سامعي فتيحة [2] ، براقدي سليم [3]

[1] أستاذ بمعهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة قسنطينة 3

[2] استاذة بقسم علوم الارض و التهيئة العمرانية جامعة باتنة

[3] أستاذ بمعهد تسيير التقنيات الحضرية جامعة قسنطينة 3

الملخص

لا طالما كان الحديث عن الأخطار الطبيعية و التكنولوجية من الأمور الثانوية إن لم نقل غير المهمة في مشاريعنا العمرانية فصيغة الخطر و طريقة التعامل معه كانت من آخر الانشغالات التي يمكن التنبؤ بوقوعها في تصميم مجالاتنا الحضرية ، إلى أن بدأت الكوارث الطبيعية و التكنولوجية تضرب المدن الكبرى الجزائرية نذكر منها فيضانات باب الواد ،زلزال بومرداس،انفجارات المنطقة البيترو كيمياوية بسكيكدة ...الخ،لتبدأ أخطاء التعمير و سوء التسيير تحصد خسائر مادية و بشرية خالدة في تاريخ الجزائر.

و بما أن تشريعاتنا أصبحت تأخذ صفة تشريعات المواقف فحدوث هذه الأزمات هو الذي حدد إلزامية وجود قوانين تنظيمية لإجراءات التحكم فيها بموجب القانون رقم 20/04 المؤرخ في 2004/12/25 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

غير أن ثقافة الخطر لا زالت لم تلق وعيا واسعا لدى المسؤولين عن الإنتاج الحضري (الدولة و المواطن) كما هو الحال عليه بمدينة باتنة ، فموضعها المهدد بخطر الفيضانات مع استمرار استهلاك إمكانياته الواسع و اللاعقلاني و في غياب آليات تتحكم وتضمن الحماية من الخطر جعل من أحياءها الكبرى ذات الطبيعة الفوضوية و الموجودة على ضفاف الأودية دون احترام لنطاقات ارتفاقها تهدد سلامة السكان و الحياة الحضرية ككل بانتشار الأوبئة و القمامات و تلوث المياه و غيرها من المظاهر اللاحضرية بمدينة تعد من أكبر المدن و أهمها بالشرق الجزائري أين تشكل استدامتها الحضرية و التحكم في تسيير و تخطيط حمايتها من خطر الفيضانات رهانا لاستمراريتها.

الكلمات الاساسية : مدينة باتنة، الاخطار الطبيعية ، الاوساط الحضرية ، تسيير الاخطار